لو أخذ القوس غير باريها

للدكتور ابراهيم السامرائي
(كلية الآداب / جامعة بغداد)

رعاك الله ــ اخي الكريم ــ وسدّد خُطاك، واقال من عثرتك ؛ لقد ضبطتَ الكَلِم في مبحثي المنشور في « العدد المزدوج الخامس والسادس »، تكملة لعمل المطبعة التي ينقصها الشكل ، ثم مررت بقولي : «يتوفر فيه » في آخر الموضوع ، فرايت ان تصحّح ما بدا لك انه خطأ ، فرسمت ألفاً بعد الواو ، فصارت « يتوافر فيه » .

شكر الله لك سعيك، إنك حفزتني الى الكتابة في موضوع التصحيح اللغوي لما هو خطأ وتجاوز ، ولما خُيِّل لطائفة من اهل العلم انه خطأ .

اقول : إن الذين ذهبوا الى ان من الفصيح ان نقول : توافر الشيء، ولا نقول : توفّر الشيء ، لم يكونوا على علم كاف بكتب العربية ، واقرب هذه هي المعجمات . ليس غريبا ان اقول : إننا نحن معاشر العرب ، ولا سيّما اهل العلم منهم ، لا نرى فينا حاجة الى الرجوع الى المعجم القديم . فماذا من امر « تَوَفَّر » و « تَوافَرَ » في المعجم ؟ جـــــاء في « التهذيب » للازهري :

والمستعمل في التعدي : وفَّرناه توفيراً .

وجاء في « اللسان » :

وَفَّرَ عليه حقه توفيرا ، واستوفره ، اي استوفاه . وتوفَّر عليه اي رعى حُرُماته ، ويقال : هم متوافرون اي هم كثير ، ووَفُر الشيء وَفرا ،

ووفّره : كثّره . فليس من « توافَرَ » إلاّ قولهم : « هم متوافرون » أي هم كثير . وقولهم « توفّر عليه » شيء آخر ليس من قبيل استعمالنا في اللغة المعاصرة ، لأنه يفيد رعي الحُرُمات .

وليس لنا إلاّ أن نقول إن استعمالنا الحديث « توفّر الشيء » (مثلاً) من وَفَرْتُه فتوفّر . كما تقول علّمْتُه فتَعلّم . إن المعجم لا يعرض لما هو واقع وجارٍ على سنن العربية .

لقد خلت مادة « حزب » من بناء « تَحَزَّبَ » . كما خلت مادة «خرب» من بناء « تَخَرَّبَ » . فهل يجوز لنا أن نقول : إن الفعلين « تَحَزَّبَ » و « تَخَرَّب » غير صحيحين فصيحين . وإن استعمالهما من الخطأ ؟ فاذا كان « تحزيب » كما في حديث أوس بن حذيفة قال : سألت أصحاب رسول الله ــ صلى الله عليه وسلم ــ كيف تُحَزِّبون القرآن ؟

اقول اذا كان هذا . فلِمَ لا يكون « تحزُّب » ؟ واذا اشتملت العربية على الفعل « خَرَّب » والمصدر التخريب ، فلِمَ لا يكون « تَخَرَّب » ؟ الم يُقُلّ اللغويون بالمطاوعة ، نحو قدّمْتُه فتقدّمَ ؟ ثم الم يستعمل الفصحاء طوال قرون الفعلين : تَحَزَّبَ وتَخَرَّبَ في نثرهم وشعرهم ؟ وعلى هذا كان استعمال « تَوَفَّر » هو الفصيح المليح ، ولم يرد « توافَرَ » إلاّ في قولهم : « هم متوافرون » اي هم كثير ، وهذا لا يعني ما نريد من « توفّر » الشيء اذا كان وافراً .

ولا حجة لأصحاب التخطئة من المتصدّين الى تصحيح الالفاظ والأبنية ووجوه القول ، في انّ المعجم القديم خلا من هذه اللفظة او تلك ، ذلك انّ المعجم القديم مُعوِز يفتقر الى شيء كثير من الاستقراء . ثم ان المعجم قد يذكر الكلمة ويفوته ذكر الجمع ؛ فهل يعني هذا ان الجمع غير وارد في اللغة ، وليس من حق المعربين الا يأتوا بجمعها حملاً على نظائرها ؟ إن « الخمر » معروف ، وهو مادة طويلة في المعجم القديم ،

ولكنها خلت من « الخمور » وهو الجمع ؛ فهل يقال : إن « الخمور » خطأ لان المعجم اخلّ بها ؟ و « الخَمَر » بالتحريك ما واراك من الشجر ، وليس من جمع له في المعجم ، فهلاّ اذنّا لانفسنا ان نجمعه على « افعال » مثل قلم واقلام ؟ واذا اشتمل المعجم على « تمر وتمور » فلِمَ لا نقول إن المعجم اخلّ بـ « الخمور » جمعا لـ « خُمْر » ، واخلّ بـ « البقول » جمعا لـ « بَقْل » ، وغير هذا كثير لا يحصره العد . واذا خلا المعجم من « التطور » في مادة « طور » فهل ترى ان جمهرة المعربين منذ ما يقرب من مئة سنة مخطئون في صوغ هذا المصدر ؟ ثم إنك تجد الفعل في المعجم ولا تجد مطاوعه وهو جار في الاستعمال الفصيح منذ قرون عدة ، الا ترى ان المعجم قد اخلّ بـ « انحبس » و « انحجز » و « انجحر » وكلّه فصيح جار في اساليب المتقدمين ؟ ولعل مما آخذه على اصحابنا المتصدين للتخطئة في عصرنا هذا انهم لا ينظرون في اساليب المعربين في المظانّ الادبية واللغوية والتاريخية غير ما ندعوه « معجمات » . ومن امثلة هذا الكثير مما ندعوه خطأ ، لانه لم يرد في المعجم القديم ، ما قالوا في الفعل « ساهم » بمعنى « شارك » كأن يقال : « ساهم محمد في إنجاز المشروع الثقافي الكبير » بمعنى انه شارك مع غيره من العاملين .

جاء الفعل « ساهم » في لغة التنزيل العزيز في قوله تعالى : « فساهَمَ فكان من المُدْحَضين » . اي قارع اهل السفينة فقُرِع ، في الكلام على النبي يونس — عليه السلام فقال تعالى : « إذ أبَقَ إلى الفُلك المشحون ، فساهم فكان من المدحضين ، فالتقَمَه الحوتُ وهو مُليم .(١) »

وفي الحديث الشريف : ان رجلين احتكما الى النبي — صلّى الله عليه وسلّم — في مواريث قد دَرَسَت فقال لهما : اذهبا فتوخَّيا ، ثم استَهِما ، ثم ليأخذ كل واحد منكم ما تُخرجه القِسمة بالقُرعة .

---

١ — سورة الصافات ، الايات ١٤٠ ، ١٤١ ، ١٤٢ .

ان هذا ليشير الى أن الفعل « ساهم » او « استهم » متصل بالمقارَعة التي تقوم على المساهمة،اي المقارعة بـ « السهام » ؛ فأما دلالة المشاركة العامة كما هي الحال في اللغة المعاصرة فقد اخلّ بها المعجم القديم والنصوص القديمة . غير أن اللغة حين اتسعت فيها مجالات القول، وتأثرت بما فُرِضت عليها الحضارات،استجابت للتوسّع الكبير، فاتّسعت ، فكان من ذلك أن يكتب الشريف الرضي الى أبي اسحق الصابي رسالة يعزّيه بفقد ولده فيقول له : وانا المساهِمُ لك في تحمّل النائبة .

لقد اخلّ المعجم القديم بالفعل « شاكَسَ »،وهو معروف مشهور، في حين ورد فيه « تشاكس »،كما في لغة التنزيل العزيز : « ضرب الله مثلا رجلاً فيه شركاء متشاكسون ورجلاً سَلَماً لرجل هل يستويان مثلاً » . اقول: اذا ورد الفعل « تشاكس »فمن الصحيح أن يكون الفعل « شاكَسَ »،لأن « التشاكس » أن « يشاكس » الرجل آخر . فهل من الحقّ ان نقول إن الفعل « شاكس »،والمصدر المشاكسة،او الشِكاس،من الخطأ لأن المعجم القديم قد اخلّ بها ؟

واذا عرفنا أن قياس المصدر في «فاعَلَ» هو «الفِعال والمُفاعَلَة»،وجدنا المعجم قد يكتفي بأحدهما،والغالب ما جاء على « مفاعلة »،ويهمل « الفِعال» ؛ كما في « المواظبة » ولم يشر المعجم الى « الوظاب » . ومثل هذا «المباراة» مصدر الفعل « بارى »،يشير اليه المعجم القديم ولا يشير الى نظيره « البِراء » . ونجد « المضاهاة » ولا نجد « الضِهاء » ونجد « المساماة » ولا نجد « السِماء » .

وقد حلا لأبي عثمان الجاحظ أن يستعمل الأبنية القياسية وان لم تكن مما الفها الاستعمال واشارت اليها كتب اللغة ، فقداستعمل«الخِطار» ولم يقل « المخاطرة »،وهي اشيع في القياس ؛ واستعمل « البراء » ولم

يستعمل « المباراة » (٢) ، ولأبي عثمان نظر فريد في دلالة الالفاظ ؟ لقد فرضت علينا الحياة المعاصرة الفاظا تعد بالمئين بل الآلاف لا مكان لها في المعجم ، فهل جاز لنا ان نعدّها من الخطأ او المولّد او ما شئت ؟ افليس من الحكمة ان يكون لنا معجم جديد يشتمل على المباحثة والمكالمة والمشادّة ونحو هذا ؟ اما ان تقول — حفظك الله — ان هذا خطأ وتجاوز، فما أراك رعيتَ للّغة حقّها وحُرمتَها ، افلستَ ممن حَمَل الضيمَ عليها ووشمها بالتخاذل والضيق ؟!

قلت : إن المتصدّين للتخطئة والتصحيح لم يتجاوزوا المعجم القديم ، ومنهم من لم يُطِل النظر في هذا المعجم فيعرف ما فيه معرفة يستوفي فيها الكلمة واستعمالها . وكيف يتأتّى لفلان او فلان من اصحاب العلم المتصدّين للتخطئة وتقويم اللسان والقلم، وهو لم يستوعب ما جاء في كلام اللـــه العزيز ؟! .

اعرف من خبر احد هؤلاء الفضلاء ، بل من متقدّميهم ممن ضربوا في هذا الامر بسهم صائب ، انه قد شارك في وضع كتاب مدرسي في «البلاغة» مع اثنين آخرين ، فاتفق الثلاثة على ان يضطلع اثنان منهم بوضع مادة الكتاب ، وينفرد صاحبنا المعنيّ بتقويم اللغة واساليب القول والكتابـة بمراجعة الكتاب . ولما أن تم لصاحبيه وضع الكتاب ، اقبل هو يراجعه فوجد في فاتحته شيئا موجّها الى الطالب جاء فيه :

« فليتدبّر الطالب هذه الموضوعات ... » . كأن استاذنا الجليل قد هجس في نفسه ان « التدبُّر » في قول كاتب مقدمة الكتاب من الخطـــأ فقـــال : « ان التدبُّـــر » يعني النظر في الأدبار .

اقول : لو ان استاذنا الجليل قد اطال النظر في كتاب الله العزيـز

---

٢ — لابي عثمان الجاحظ مادة لغوية ذات قيمة تاريخية كبيرة ، وكنت اشرت الى هذا في كتاب لي ما زال مخطوطا وسميته بـ ((معجم الجاحظ)) .

لقرا الآية الكريمة : « افلا يتدبَّرون القرآن ... » . ثم انه قد أُثِر عنه انه كان يقول : « يقال هذا الشيء عاديّ » وهو خطأ لأن « العاديّ » هو الشيء القديم العتيق ، والنسبة الى «عاد» من الأمم البائدة الاولى ، ومن ذلك « العاديات » للنفائس والتحف . لقد قيل له : وكيف النسب الى « العادة » ؟ فلم يكن منه إلاّ ان تراجع وصدَّق .

اقول : أن يبتدر المرء الى القول بـ « الخطأ » شيء يناقض العلم، ذلك ان الإحاطة بالمستعمل وغير المستعمل من الابنية والأساليب أمر عسير ، ومن هنا كان الاقتصار على ما في المعجم القديم لا يحقق غرضا علميا . الا ترى ان المعجم القديم لم يشر الى بناء « فظّع » المضاعف، وقد تحسبه من لغة العوام لانهم يستعملون « التفظيع »، ولكنك تفاجأ حين ترى هذا البناء في « شرح المفضليات » للتبريزي حيث يقول (٣) : « والقصد الى التفظيع .. »

ثم نجد ابن المقفع يقول في « الأدب الصغير » (٤) :

« فالسعيد الفالح ، والمرجوّ من لم يخصِم » .

لقد اخلّ المعجم القديم بـ « الفالح » اسم الفاعل من « فَلَحَ » ذلك ان في المعجم « افلح » الرباعي ليس غير ، افجائز ان نذهب الى خطأ القول بـ « الفالح »، وقد استعمله ابن المقفع، بحجة ان المعجم لم يشر اليه ؟ ولا بد لي ان اتوجه الى أصحابنا الغيارى على العربية والساعين الى سلامتها فأقول لهم : إن الطريق الى معرفة الصحيح والخطأ في الأبنية والأساليب رهين بالنظر في كتاب الله العزيز، والحديث الشريف، وسائر المواد الأخرى مما اشتملت عليه كتب اللغة والأدب والتاريخ ، وان الاقتصار على المعجمات

---

٣ ــ التبريزي ، شرح المفضليات (بتحقيق البجاوي) ١/٢١٧ .

٤ ــ ابن المقفع ، الادب الصغير (دار الجيل في بيروت) ص ١٧٢ .

اللغوية لا يحقق هذا الغرض العسير .

إن اصحابنا اهل التصحيح وتخيُّر الاساليب القويمة قد وقعوا في اوهام بسبب من نقص ادواتهم . لقد قال احدهم مثلا : إن الصحيح « اجوِزة السَفَر » لا « جوازات السَفَر »والحجة ما جاء في « اساس البلاغـــة »: « وخذوا اجوزة سفركم » ومثله في « التاج » .

اقول : وفات المصحح الفاضل المتوخي استعمال الابنيةالصحيحة ان الجاحظ استعمل في احدى رسائله « الجوابات » (٥) جمعا لـ « جواب ». الا يحق لنا ان نقول بعد استعمال الجاحظ هذا ، بصحة « جوازات »السفر، كما نقول بصحة « اجوزة » السفر الذي جاء ذكره في (اساس)الزمخشري وفي « تاج العروس » .. وقد جمع الجواب على « اجوبة » (٦) ايضا . وكنت قد لاحظت،كما لاحظ غيري،ان اهلَ التصحيح قد عرضوا لموادّ نجدها مكرّرة مردّدة منذ عصر الحريريّ الى يومنا هذا ؛ فانت تجد ان جُلّهم قال : الحوائج جمع حاجة من الخطأ الشائع ، وإن اثّر في الشيء هو الصحيـــح لا اثّر عليه . ولا يشير المتأخر من هؤلاء الى ما ذكره المتقدم حين يعود الى القول نفسه .

وسأعرض لنماذج من هذا الذي تردّد في مصنّفات اصحابنا الذيـــن تصدّوا الى تصحيح الابنية والاساليب . وليس غريبا ان اقول : إن طائفة كبيرة مما ذهبوا فيه الى الخطأ قد ورد في كتب الادب والتاريخ واللغة ، ولكنهم حين اقتصروا على المعجمات فاتهم علم كثير ، على أن من الحـــق ان اقول إن بينهم من كان دائم النظر في كتب الادب والتاريخ واللغة ، ولكن الاحاطة والشمول امر معجز ، فقصّر كما قصّر غيره .

---

٥ ــ الجاحظ ، فصل من صدر كتابه في الجوابات في الامامة (المورد ج ٧ ، ١٩٧٨) .

٦ ــ ولابي حامدالغزالي كتاب عنوانه ((الاجوبة الغزالية في المسائل الاخروية)) ط . مصر ١٣١٩ هـ .

قال غير واحد من الأساتذة العلماء في مادة التصحيح :

يقولون : تسرَّب اليه بمعنى تسرَّب فيه، والثانية هي الصواب. اقول اذا كان السابق المتقدم قد اشار الى هذا، فلِمَ يتكثَّر علينا من جاء بعده فيحشُر هذا في مادته دون ان يشير الى سابقيه ؟ وقال الشيخ ابر هيم اليازجي في « لغة الجرائد » (٧) : ويقولون : تخرَّج على فلان ، وتخرَّج في مدرسة كذا وهو خرِّيج فلان .

وخلف بعده جماعة فأعادوا المسألة مع خلاف ، فقال احدهم : تخرَّجَ فلان في الكلية الفلانية وليس تخرَّجَ من الكلية .

اقول : والذي وقفت عليه في كتب الرجال اني قرأت كثيرا وتخرَّجَ به جمهرة من العلماء .

واذا كنا قد عرفنا في باب التضمين قوله تعالى : « عَيْناً يشربُ بها عبادُ الله » فهل ترانا انصفنا العربية وانصفنا انفسنا ؟ انلا يكون من الجور ان نتشدَّد الى هذا الحد ؟ قالوا : لقد حجَّرتَ واسعا.

وقالوا : من الصواب ان نقول : تعرَّفتُ الامورَ لا تعرَّفْتُ بها .

إنّ من المتقدمين في عصرنا من قال بهذا، الشيخ ابر هيم اليازجي في « لغة الجرائد » (٨) :

ويقولون : تعرَّفت على فلان اذا احدثت به معرفة ، وهو من التعبير العامي .

ومرجع الشيخ اليازجي والذين أعادوا مقولته هو المعجم القديم . ولكن الأساليب تتغير، وان المعربين يصيرون الى انماط من الاعراب تخالف ما درج عليه متقدموهم . ولست اذهب مذهب اللغويين الأوائل فأحظر ان

---

٧ ــ ٨ ــ اليازجي ، لغة الجرائد ص ٥٤ .

يؤخذ بأقوال من سمّوهم « مولّدين » او « مُحدَثين » ؛ تلك شنشنة قديمة عفّى عليها الزمان ؛ أفلا ترى أن من التعسف الكبير الاّ نأخذ بقول ابي الفرج الاصبهاني، صاحب « الأغاني » الشهير، في اخبار « عُبادل » ونسبه وهو قوله : « فحرّكت بعيري لاتعرّف بهنّ وانشدهنّ » ؛ ومثل هذا ما قرأناه في « نفح الطيب » ، في الكلام على يوسف الدمشقيّ : وكان من الذين اخفاهم الله لا يتعرّف به الا من تعرّف له (٩) .

ومما كرّره غير واحد من غير اشارة الى المتقدم السابق قولهم : دُعُسْتُه السيارة لا دُهُسْتُه .

وقولهم : كتاب شائق لا شيّق .

وقولهم : « ثُكْنة الجنديّ » بضم الثاء مع سكون الكاف لا « ثَكَنة » بفتحتين .

وقولهم : « فلان يرأَس اللجنة » بفتح الهمزة، لا « يرئِس » بكسرها.

وقولهم : « كابَدَ فلان العذاب » لا « تكبّد » .

وقولهم : « استُهتِرَ بالخمر » لا « استَهتَرَ » .

لقد كان ممن نبّه على هذا من السابقين ، ابو الفرج بن الجوزي في كتابه « تقويم اللسان » ؛ قال ناقلا عن غيره : « تقول استُهتِر فلان بكذا » بضم التاء الاولى وكسر الثانية على ما لم يُسَمَّ فاعله، والعامة تفتح التاءين (١٠) .

وكان الاساتذة قد وقفوا على ما في « لسان العرب » حين صححوا هذا الخطأ الشائع ، لقد جاء في « اللسان » الحديث الشريف سبق

---

٩ ــ من كتاب ((الاستدراك على كتاب قل ولا تقل)) للاستاذ صبحي البصام ص ٩٠ .

١٠ ــ تقويم اللسان (دار المعرفة ، القاهرة ١٩٦٦) ص ٧٧ .

المُفرِدون ؛ قالوا وما المُفرِدون ؟ قال الذين أُهتِروا في ذكر الله . وجاء في حديث آخر : هم الذين استُهتِروا بذكر الله، اي أولِعوا به . كما جاء في « اللسان » وفلان مُستَهتِر بالشراب، اي مولَع به .

ومما ردده اصحاب التصحيح من اقوال يأخذها لاحقهم عن سابقهم قولهم :

اسّسِت المدرسة لا تأسَّسَتْ .

و « ما زال الخلاف قائما » وليس « لا زال الخلاف قائما » .

و « هو عائل على غيره، وهم عالة على غيرهم » وليس « هو عالة على غيره » .

و « ينبغي لك » لا « عليك » . و « صادَرَه على المال واستصفَى ماله » لا « صادَرَ ماله » .

هذه جملة موجزة لمواد ادرجت في كتب التصحيح في عصرنا هذا، يرددها غير واحد منهم مع ان شيئا منها قد تنبّه له المتقدمون .

واريد ان اعرض لنمط آخر ممّا لم يُرِد في هذه الكتب، بل اختصّ به علم من الاعلام من اهل الفضل والدراية والتبحّر .

قال — رحمه الله —

قل : « ايُّما افضلُ العلمُ ام المالُ » ولا تقل « ايُّهُما افضل العلم ام المال» . والحجة ان « هما » في قولك « ايهما » ضمير يعود الى اسم ظاهر متأخر عنه لفظا ورتبة عودا غير مجاز .

وقال : « ان التركيب مخالف للمنطق اللغوي » .

اقول : إن ما ذهب اليه الأستاذ الجليل هو الأسلوب الفصيح الذي نجده في كلام المتقدمين الفصحاء ؛ غير ان الوجه الآخر الذي شدّد النكير

عليه مما نواجهه في كلامهم ايضا؛فمن ذلك ما جاء في اخبار ابي عمرو بن العلاء : انه كان يخاف الحجاج بن يوسف ، فكان يتستّر . قال : فخرجت في الغَلَس اريد التنقل من الموضع الذي كنت فيه الى غيره فسمعت منشدا ينشد :

رُبَّما تكرَهُ النفوس من الأمـــــــر له فَرْجَةٌ كحلِّ العِقالِ .

وسمعت عجوزا تقول : مات الحجّاج ، فما أدري بأيّهما كنتُ أُسَرُّ- أبقول المنشد « فَرْجَة » بالفتح ، أم بقول العجوز : مات الحجّاج ؟ (١١)

ولقد استدرك الأستاذ صبحي البصام على استاذه الدكتور مصطفى جواد ــ رحمه الله ــ شواهد كثيرة تشير الى ان ما انكره وهو القول « ايهما » كلام فصيح وارد في كلام المتقدمين الفصحاء ، ومن ذلك :

١ ــ جاء في « نهج البلاغة » : وسئل عليه السلام ، ايُّهما افضل العدل او الجود . ؟

٢ ــ وفي طبقات الشعراء لابن سلام الجمحي : « ان ابا العطاف قال : إن شابا لقي الفرزدق ، فقال له : ايهما احبّ اليك؛تسبق الخير أو يسبقك » ؟

٣ ــ وفي « الاغاني » : انّ ام عمر بنت مروان قالت لطُوَيس المغنّي ، ايهما احبُّ : العاجل ام الآجل » ؟ (١٢)

واستوفى الأستاذ البصام من هذا خمسة عشر موضعا كلها تؤيد أستعمال « ايهما » وعودها على الضمير المتاخر .

---

١١ ــ الزبيدي ، طبقات النحويين ص ٢٩ .

١٢ ــ البصام ، الاستدراك ص ١٣ ــ ١٤ .

ان هذا يعني أن العربية وإنْ دَرَجت في سننٍ واضح من النظام النحوي في نظم الكلم في الجمل المفيدة ، تبتعد كثيرا عن هذا السنن في طائفة من وجوه القول . ثم الم نذكر أن النحاة حين رسموا القاعدة في عدم عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة، اشاروا في الوقت الى شواهد ما جاء شاذا عن هذه القاعدة النحوية كقول ابي الاسود الدؤليّ يهجو عديّ بن حاتم الطائي، وقد نسبه ابن جني الى النابغة الذبياني :

جزى ربُّه عنّي عَديَّ بنَ حاتمٍ جزاءَ الكلابِ العاوياتِ وقد فَعَلْ

وكقول حسان يرثي مُطعم بنَ عدي احد اجواد العرب :

ولو أن مجدا أخلَدَ الدهرُ واحدا من الناس أبقَى مجدُهُ الدهرَ مُطْعِما

وقال ــ رحمه الله ــ :

قل : « السكك الحديد ولا تقل : السكك الحديدية » .

وقال شارحا العلّة : وذلك لأن السكك المذكورة مصنوعة كلها من الحديد ولم يُضَف اليها شيء آخر من الفلزات والمعدنيات .

وهو يقول : إن الناس اتبعوا في هذا الخطأ ما جاء في « تذكرة الكاتب » لأسعد خليل داغر .

وقد عرض لهذا القول الأستاذ البصام فجاء بشواهد من الشعر والنثر ما يردّ به مقولة الدكتور مصطفى جواد، وخلص منها الى أن السكة الحديد والسكة الحديدية كلاهما فصيح (١٣) .

وقال ــ رحمه الله ــ :

« قل أجاب عن السؤال ، ولا تقل اجاب على السؤال » .

---

١٣ ــ البصام ، الاستدراك ص ٢٣ ــ ٢٤ .

اقول : إن القول بفصاحة الاستعمال الأول صحيح مليح، ولكن الاستعمال الثاني قد ورد في نثر المتقدمين كما ورد الاستعمال الأول، والشواهد كثيرة في كليهما .

ثم ان لاستعمال حروف الجر في العربية طرائق عدة تظهر ان بعضها ينوب عن بعض ويحلّ محله . وما القول بـ « التضمين » في هذه الأدوات الا مظهر من مظاهر التطور اللغوي ، فاذا كان التضمين جائزا وقد عرض للعربية في عصورها المتقدمة ، فلِمَ لا نقبل حلول « على » محل « عن » مثلا في قولنا : اجاب عن السؤال او على السؤال ؟

ولِمَ لا نقول : وفق الحاجة تأسّياً بأبي عثمان الجاحظ كقوله في رسالته « استنجاز الوعد » « واسماؤكم وكُناكُم بين فَرحٍ ونُجحٍ ، وبين سلامةٍ وفضلٍ ، ووجوهكم وُفق اسمائكم، واخلاقكم وفق اعراقكم » (١٤)

ومجيء « وفق » من غير ان يسبقها « على » كثير ، فهل آن للمتصدين للتصحيح ان يعيدوا النظر في مناهجهم ويتعقبوا النصوص في كتب الأدب واللغة والتاريخ ؟ .

ثم انهم لم يأخذوا في ان « الايجاز » هو من البلاغة في الأساليب العربية حيث يجب الايجاز . ومن الايجاز البليغ قوله تعالى « واختار موسى قومه سبعين رجلا » اي من قومه . ان حذف الجارّ تفرضه علينا البلاغة العربية فنقول : حُدّثَ اثناءَ ذلك ، او خلال ذلك ، وهو ابلغ مما نقول : « في أثناء » او « في خلال » .

ولقد عُني بموضوع التصحيح في عصرنا جمهور من العلماء من اهل الفضل والدراية، حتى اذا توفّاهم الله خُلِفَ من بعدهم خلفٌ لم يكن لهم

---

١٤ ــ مجموعة رسائل الجاحظ ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٣٢٤ هـ ص ١٧٥ .

من العلم ما كان لأولئك، فتعجلوا الطريق فكانوا كحاطب الليل، وعادوا الى ما سطّره اولئك الأعلام فزادوه عبثا .

لم يكن هذا الخلف على علم بالعربية ، معتمدا على كثير من المواد التي توزعتها كتب الأدب والتاريخ . ومن أجل ذلك اقتصر جلّهم على مادة من سبقهم فرددوها غير مشيرين الى أصحابها ، ثم انهم يصلون الى تلك المواد بلغة العصر الجديد التي كثر فيها التجاوز بل الخطأ .

ان أحدهم يستعمل « التصويب » وهو يريد به « التصحيح » ، وهذا من لغة العصر ؛ فالتصويب ان تصوّب كلاما اي تجده صوابا وتعدّه صوابا ، كأن يقال : ابدى فلان رايه فصوّبتُه . وان آخر يستعمل « الكواهل » فيقول : « كواهل عقولهم » وما ادري أعرف صاحبنا معنى « الكاهل » ام جهله ؟ واذا كان قد عرفه فهل جائز استخدام هذه الاستعارة في حدود العقل ؟ وكيف يكون للعقول « كواهل » ؟

وكيف يتأتّى هذا وقد عاب النقاد المتقدمون على ابي تمام قوله :

يا دهرُ قَوِّمْ من أخدَعَيْكَ فقد اضجَجْتَ هذا الأنامَ من خُرُقِك

لقد هالهم أن يكون للدهر « أخدعان » كما يهولنا الآن أن نعير « العقول كواهل » . ويستعمل هذا النفر كلمة « التشويش » ، وهذه الكلمة عامية في عصرنا هذا ، يقال : « حدث تشويش في البلد » اي اختلاط واضطراب . ولقد عدّ اللغويون المتقدمون هذه الكلمة من العامية . قال ابن الأنباري : أجمع اهل اللغة على أن « شوّش » عامية (١٥) ووهم الجوهري في عدّها في جملة الفصيح الصحيح . أترى بعد هذا ان من الفصاحة أن نستعمل هذه في كتاب لغوي انصَرَف لتصحيح الأبنية والأساليب ؟! .

---

١٥ ــ انظر اللسان (هوش) .

و « التشويش » نظير « الفوضى » وقد استعملت « الفوضى » في المعنى نفسه ، والأصل فيها الجمع ، والمفرد « فضيض » ، ثم عرض لها الابدال ، فاذا قلنا : « الناس فوضى » فالمعنى : متفرقون مختلطون . قال الأفوه الأودي :

لا يصلُحُ الناسُ فوضى لا سَراة لهمْ ولا سَراةَ اذا جُهّالُهم سادوا

ولست ارى ان يضطر مُعرِب في كتاب في اصول العربية ان يستعمل « القرون الوسطى » مستعيرا هذا المصطلح من التاريخ الغربي المسيحي.

ثم اليس من التساهل والتعسف ان تستعمل وصف « الاملائية » للاخطاء فنقول : « الاخطاء الاملائية »؟ان مصطلح « الاملائية » ماخوذ من مادة « الاملاء »،وهو ان المعلم يملي على تلامذته ليختبر معرفتهم بـ « رسم » الحروف ؛ وعلى هذا لا يمكن ان ينصرف « الاملاء » الى معنى رسم الهمزة والالف المقصورة،كأن ترسم الفا قائمة او برسم الياء ونحو هذا . ويستعملون « الاستعجال » بمعنى العجلة فيقولون : « ان هذا الكتاب يعين المستشير المستعجل » . وكان الصواب أن يقال « العجلان »،لأن الاستعجال والاعجال والتعجل بمعنى الاستحثاث وطلب العجلة . واعجله وعجّله واستعجله اذا استحثّه وطلب العجلة .

ومن العجب اننا نقف على اخطاء يذكرها هذا النفر فلا نراها الا في كتبهم ، وهي إنْ وُجِدَت ففي استعمال الصبية او قل العوام ؛ وإلاّ فمن يقول « المروءة » بفتح الميم او « الخراج » لما يخرج من القرح او شبهه ، بفتح الخاء ؟

واني لأعجب من طائفة منهم في قولهم يقال : خرج عن القانون ولا يقال : خرج على القانون . ولو قرأ هؤلاء في كتب التاريخ واحصوا الخارجين على السلطان في عصر بني امية وعصر بني العباس لوجدوا جمهرة من هؤلاء كلهم « خارج على السلطان » . ولا يعني هذا ان المرء حين يقول :

« خرجت عن الحد اللائق » مخطىء ، فكلاهما صحيح ، ولكل توجيه في الدلالة والمعنى ؛ فاعرف ذلك ـــ رحمك الله ـــ

ولم اكن اقصد الى استيفاء هذه المواد، ولو قد فعلت لكان لي منـــه كتاب برأسه ما زلت احتفظ بمواده ، ولكني اقول : إن المعربين في العربية قد ضاقوا بها ذرعا فلم تسلس لهم، ولم تسلمهم قيادها لانهم لم يملكوها ولم يشقوا بالنظر في مصادرها .

واذا لم يكن هذا فكيف اقرأ في مجلة مغربية ان احدهم كتب : لقد خلا الوطاب وتنوعت الأسباب وكثرت السبل . . .

اقول : إن صاحب هذا الكلام لا بد ان يكون قد فهم ان « الوطاب » مفرد لا جمع ل « وطب » ، ومن اجل هذا لم يلحق الفعل « خلا » بتـــاء التأنيث، في حين ان الفعل الذي أتى بعده مقترن بالتاء في قوله : « وتنوعت الأسباب » وبعده « وكثرت السبل »، مع أن الأمر جائز مع الفاعل اذا كان جمعا مكسرا . غير ان التزام تاء التأنيث في الجملتين مع خلو الاولى منها يشعر ان المُعرِب حَمَل « الوطاب » على الافراد والتذكير ، وهو في حقيقته جمع . قال تأبط شرا :

أقول للَحْيانِ وقد صَفِرَتْ لهـــم وطابي ويومي ضيّق الحُجر مُعورُ

ومثل هذا استعمالهم « اذ »، وهو ظرف للزمان الماضي، استعمـــال « اذا » الشرطية فيقولون : « واذ لم يتهيأ لي العمل في بغداد فقد غادرتها الى . . . » .

والصواب « اذا » اما « اذ » فكقوله تعالى : « ربَّنا لا تُزِغْ قلوبَنـــا بعد اذ هديتنا » .

وبعد فهذه إلمامة موجزة بشيء يتّصل بمبحث سلامة العربية ونهج المعنيين فيه، لم ارد منه ان اقسو على احد من العاملين ، وفقهم الله لخير هذه اللغة الشريفة .

الدكتور ابراهيم السامرائي